وكانت المناقشات في جلسة «المركز» اتّسمت بطابع الهجوم الحادّ على الليكود وزعيمه رئيس الحكومة، شامير. واستهل الحملة سكرتير العمل، ميخا حريش، الذي قال ان حزبه يشارك في حكومة «يرأسها شخص لا يوثق به اطلاقاً؛ ولكن نتائج الانتخابات خلقت وضعاً لا يوفّر أي خيار آخر».

وأكد زعيم حزب العمل ان مشاكل حزبه مع الليكود لا تنحصر، فقط، في الموضوع السياسي ومسألة القيود التي فرضها الثلاثي شارون ـ ليفي ـ موداعي، متهماً اياهم بالسعي الى انهاء المبادرة السياسية، من خلال فرضهم هذه القيود على شامير. وتابع بيرس مؤكداً انه «فقط بعد ان تقرّر ان مبادرة السلام ستبقى كما هي دون زيادة أو تغيير، اصبحنا قادرين على مواصلة اختبار عملية السلام». وأضاف: «في اللحظة التي أعلنت الولايات المتحدة الاميركية استعدادها لمواصلة الوساطة بيننا وبين الفلسطينيين، اصبح لحزب العمل، حسب رأيي، مبرر للبقاء. وهذا ليس لكوننا نصغي للولايات المتحدة؛ ولكن لأنه لا يوجد بديل من الولايات المتحدة في الوساطة بين الفلسطينيين وبيننا» (**المصدر نفسه**). وساهم رابين، بدوره، في الهجوم على الليكود، معتبراً ان مقرراته والقيود التي تضمّنتها قد ألحقت ضرراً شديداً بالمبادرة السياسية، حيث انها زعزعت ثقة سكان المناطق المحتلة. وقال: «ان دولة يهودية ديمقراطية لا تنسجم ابداً مع أرض ـ اسرائيل الكاملة» (**هآرتس**، ٩/٨/١٩٨٩).

اعتبر المراقبون قرار مركز العمل بمثابة صيغة توفيقية ما بين اقتراحات «الحمائم» (مشاركة الفلسطينيين في القدس في الانتخابات، والسماح بمراقبة دولية على سير الانتخابات، والسماح بأن تجرى هذه الانتخابات على أساس برامج سياسية) واقتراحات الصقور (عدم الموافقة على تقسيم مدينة القدس، وعدم الموافقة على اقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة) (**الاتحاد**، حيفا، ٩/٨/١٩٨٩). ولكن هذه الصيغة التوفيقية، والتراجع عن صخب التهديد بالانسحاب من الحكومة، لم ينقذ العمل من الانتقادات من داخل الحزب، وخارجه. فقد هاجم عضو الكنيست المعراخي، شلومو هيلل، قرارات مركز الحزب، وخاصة تلك المتعلقة باعطاء الحق للمواطنين العرب في القدس الشرقية بالمشاركة في عملية الانتخابات المقترحة. وقال هيلل: «لقد انتقدنا مركز الليكود الذي وضع القيود حول خطة الانتخابات. والآن أتينا نحن لنضع القيود الاضافية». امّا بالنسبة الى قرار الانتخابات، فقال: «على الرغم من القول فيه ان سكان القدس الشرقية لا يمارسون عملية التصويت في القدس ذاتها، الاّ انه من المحتمل ان ينشأ وضع بحيث تأتي كل قيادة الفلسطينيين وتسكن في القدس، ولكنها تمارس حق التصويت في مكان آخر. ان هذا أمر قاس؛ ولكن الانكى من ذلك هو ان أعضاء حزبي اتخذوا القرارات بسطحية، ولم يتداولوا في الامور بعمق؛ ولم تكن حاجة الى الاجتماع الاخير الذي لم يمنح حزبي شرفاً ولا كرامة» (**عل همشمار**، ١١/٨/١٩٨٩).

من جهته، لم يتأخر زعيم الليكود رئيس الوزراء، شامير، في الردّ على هجوم العمل عليه. وعقّب، متحدثاً في الجلسة الاسبوعية لوزراء الليكود، على قرارات مركز العمل بخصوص المبادرة السياسية لحكومته، فقال ان هذه القرارات تعتبر انحرافاً عن قرارات الحكومة، وعن الخطة السلمية التي اقرّتها. واعتبر شامير ان حزب العمل أضاف الى «مبادرة السلام» بنوداً لم تكن فيها، مثل منح الفلسطينيين في القدس حق المشاركة في الانتخابات، واعطاء حق المشاركة في المفاوضات لفلسطينيين من خارج اسرائيل، وكذلك اقرار مبدأ مبادلة «الارض مقابل السلام». وختم شامير كلامه مشيراً الى قرارات مؤتمر «فتح» الخامس، في تونس، فقال: «ان بينها وبين قرارات حزب العمل جامعاً مشتركاً، هو انها غير قابلة للتنفيذ» (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٨/١٩٨٩).

وشارك دافيد ليفي في الهجوم، أيضاً، على قرارات مركز العمل، قائلاً انها تعني ان العمل خضع، مسبقاً، للطلبات الفلسطينية، ولم يبق ما يستحق التفاوض بشأنه معهم (**المصدر نفسه**).

وكان لا بدّ من ردّ مناسب على أقوال شامير، فتبرّع به رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، الذي انتقد، بشدة، تصريح شامير الذي يساوي ما بين قرارات مؤتمر «فتح» وقرارات مركز العمل، وقال: «ان موقف شامير يدل على